

บทความวิจัย

ธนาคารอิสลามแห่งประเทศไทย: ความเป็นจริงและความท้าทาย

ซากาเรีย หะมะ*

บทคัดย่อ

งานวิจัยนี้มีวัตถุประสงค์เพื่อศึกษาและวิเคราะห์สภาพความเป็นจริงของธนาคารอิสลามแห่งประเทศไทย กฎหมายและกฎกระทรวงที่เกี่ยวข้อง ตลอดจนความท้าทายต่างๆ โดยใช้วิธีการวิจัยเชิงอุปนัย ประกอบการวิจัยเชิงพรรณนาและเชิงวิเคราะห์ ซึ่งรวบรวมและวิเคราะห์ข้อมูลจากแหล่งข้อมูลปฐมภูมิ ทุติยภูมิ งานวิจัยร่วมสมัย รายงานประจำปี และการสัมภาษณ์เชิงลึกคณะกรรมการที่ปรึกษาธนาคารอิสลามแห่งประเทศไทย ผลการวิจัยพบว่าธนาคารอิสลามแห่งประเทศไทยสามารถดำเนินการและพัฒนาอย่างต่อเนื่องระหว่างปี พ.ศ. 2546 – พ.ศ. 2558 ซึ่งการดำเนินการของธนาคารอิสลามแห่งประเทศไทยเป็นไปตามพระราชบัญญัติธนาคารอิสลามแห่งประเทศไทย พ.ศ.2545 ประมวลรัษฎากร พ.ศ. 2481 ประมวลกฎหมายที่ดิน พ.ศ. 2497 พระราชบัญญัติหลักทรัพย์และตลาดหลักทรัพย์ พ.ศ.2535 พระราชบัญญัติทรัสต์เพื่อธุรกรรมในตลาดทุน พ.ศ. 2550 พระราชบัญญัติสถาบันคุ้มครองเงินฝาก พ.ศ. 2551 ตลอดจนกฎและประกาศกระทรวงที่เกี่ยวข้อง ธนาคารอิสลามแห่งประเทศไทยประสบกับความท้าทายหลายประการ เช่น การขาดกฎหมายและกฎกระทรวงที่สมบูรณ์และเหมาะสมกับธนาคารอิสลามแห่งประเทศไทย มีทรัพยากรมนุษย์ที่มีทักษะไม่เพียงพอ ไม่สามารถพัฒนาและผลิตนวัตกรรมที่ตอบสนองความต้องการของลูกค้า และข้อจำกัดในด้านการลงทุน งานวิจัยเสนอให้พัฒนากฎหมายและกฎกระทรวงเพื่อให้สอดคล้องกับธรรมชาติของธนาคารอิสลาม ให้มีคณะกรรมการที่ปรึกษาด้านกฎหมายอิสลามในธนาคารแห่งประเทศไทย พัฒนาตลาดหลักทรัพย์อิสลามเพื่อตอบสนองความต้องการของธนาคารอิสลามในด้านสภาพคล่องและการลงทุน ขยายการให้สินเชื่อโดยการให้สินเชื่อที่มีความเสี่ยงและมีผลต่อการพัฒนาเศรษฐกิจ เช่น มุซารอะซะฮ์ มุซารอะซะฮ์ อิสติสนาฮ์ สลัม และอื่นๆ

คำสำคัญ: ธนาคารอิสลาม ธนาคารอิสลามแห่งประเทศไทย ประเทศไทย

* รองศาสตราจารย์ ดร. (กฎหมาย) สาขาวิชานิติศาสตร์ คณะอิสลามศึกษาและนิติศาสตร์ มหาวิทยาลัยฟาฏอนี

Research***Islamic Bank of Thailand: Realities and Challenges****Zakariya Hama****Abstract**

This research aims to study and analyze the realities of Islamic Bank of Thailand, the related legislations and regulations, and its challenges. The inductive, descriptive and analytical methods were used in this study. The data was collected and analyzed from various sources, contemporary studies, annual reports, including in-depth interview with the advisory board of the Islamic Bank of Thailand. The study reveals that The Islamic Bank of Thailand was established and developed during its operation from 2003 to 2015. It operates according to the Islamic Bank of Thailand Act 2002, the Tax Act 1938, the Land Act 1954, the Securities and Capital Market Act 2007, the Trust for Transactions in Capital Market Act 2007, and the Deposit Protection Agency Act 2008 relating to Ministry's regulations and announcements. The Islamic Bank of Thailand faces many challenges, such as insufficient and unsuitable laws and regulations according to its nature, lack of skilled human resources, unable to invent new products to suit customers' needs, and limited field of investment. The study recommends that the legislations and regulations should be developed to suit the Islamic Bank environment and to appoint the independent Shariah Advisory at the level of Central Bank. Moreover, the Islamic capital markets need to be developed to serve the needs of Islamic Bank in liquidities and investments. Finally, variety of instruments in the field of financing is also necessary in order to cover the risk instruments, such as Musharakah, Muzara'ah, Istisna', Salam, and other effected instruments to economic development.

Keywords: Islamic Bank, Islamic Bank of Thailand, Thailand.

* Assoc. Prof. Dr. (Law), Department of Law, Faculty of Islamic Studies and Law, Fatoni University

المصرف الإسلامي بتايلاند : الواقع والتحديات

زكريا هاما*

* دكتوراه في القانون، (الصكوك الإسلامية)، أستاذ مشارك بقسم القانون، كلية الدراسات الإسلامية والقانون، جامعة فطاني أستاذ مشارك بقسم القانون، كلية الدراسات الإسلامية والقانون، جامعة فطاني

ملخص

يهدف البحث إلى دراسة واقع المصرف الإسلامي بتايلاند، والقوانين واللوائح المتعلقة به وتحليله، فضلا عن التحديات التي يواجهها. وانتهج البحث المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي، وذلك بجمع المواد العلمية من المصادر والمراجع والأبحاث المعاصرة والتقارير السنوية وتحليلها، بالإضافة إلى المعلومات ذات الصلة من خلال المقابلة الشخصية المعمقة مع الهيئة الاستشارية للمصرف الإسلامي بتايلاند. وتوصلت الدراسة إلى أن المصرف الإسلامي بتايلاند قد أثبت وجوده وتطوره من خلال مسيرته من عام 2003م إلى عام 2015م، وعمل المصرف الإسلامي بتايلاند وفق قانون المصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2002م والقانون الضريبي لعام 1938م وقانون الأراضي لعام 1954م وقانون الأوراق المالية وسوق الأوراق المالية لعام 1992م والقانون في وكالة المعاملات في سوق الأوراق المالية لعام 2007م وقانون مؤسسة حماية الودائع المصرفية لعام 2008م، مضافا اللوائح والتعليمات الوزارية الخاصة به. وقد واجه المصرف الإسلامي بتايلاند تحديات كثيرة منها عدم وجود القوانين واللوائح الكافية والملائمة مع طبيعته، وندرة الموارد البشرية المؤهلة، وعدم القدرة على تطوير وابتكار منتجات لتلبية احتياجات المتعاملين، ومحدودية مجالات الاستثمار. واقترحت الدراسة تطوير القوانين واللوائح لتناسب مع بيئة المصرفية الإسلامية، وإنشاء هيئة شرعية مستقلة لدى المصرف المركزي وتطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية للاضطلاع بحاجة المصرفية الإسلامية في السيولة والاستثمار، وتنويع أدوات التمويل الممنوح ليشمل أدوات التمويل ذات المخاطر كالمشاركة والمزارعة والاستصناع والسلم وغيرها من الأدوات المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية.

أهم الكلمات : المصارف الإسلامية، المصرف الإسلامي بتايلاند، تايلاند

المقدمة

يقع تايلاند في جنوب شرق آسيا، وعاصمته بانكوك، وينقسم إلى 77 محافظة. وتشير الإحصائية السكانية عام 2015م إلى أن إجمالي عدد السكان خمس وستين مليون نسمة، ويتراوح عدد المسلمين ما بين أربع ونصف أو خمس أو ست أو عشر ملايين وفق التقديرات من الجهات المختلفة، وتشير إحصائية رسمية بأن عددهم 3,260,111 نسمة، ويمثل 4,98%. (مكتب الإحصاء الوطني، 2015، 19). وقد أصدرت الحكومة التايلاندية مجموعة القوانين في الشؤون الإسلامية منها : القانون في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في محافظات فطاني وناراتيوات وجالا وستول لعام 1946م، واستناداً إلى هذا القانون، فإنّ الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية والميراث للمسلمين في المحافظات الأربع الجنوبية-وهي فطاني وناراتيوات وجالا وستول حالياً- تطبق فيها أحكام الشريعة الإسلامية. والمرسوم الملكي في رعاية الإسلام لعام 1945م، المنصوص فيه أن الملك هو الراعي الأول لجميع الأديان في المملكة بما فيه الإسلام، وكيفية تعيين منصب شيخ الإسلام -رئيس أعلى مرجعية للشؤون الإسلامية-، وتشكيل اللجنة المركزية للشؤون الإسلامية، والمجالس الإسلامية الفرعية للمحافظات التي يوجد فيها عدد كبير من المسلمين، وتم تعديله كنسخة ثانية في عام 1948م. وقانون المساجد لعام 1947م، ونص فيه على كيفية تسجيل المساجد رسمياً كشخصية اعتبارية مستقلة، وتعيين الأعضاء الإداري للمساجد، وكيفية إدارتها. وقانون الحج لعام 1981م، وقد ورد فيه تكوين اللجنة الخاصة لمتابعة وإدارة شؤون الحج والحجاج، وتكون اللجنة تحت رعاية دائرة شؤون الأديان بوزارة التعليم، وتم تعديله كنسخة ثانية في عام 1989م، فيه إضافة إلى ما يتعلق بأمر الحج التايلاندي بمثابة رئيس بعثة الحج، حيث يتولى شيخ الإسلام هذه المهمة، وقد ينوب عنه من يرشحه إذا تعذر له الحج في ذلك العام. وقانون إدارة المنظمات الإسلامية لعام 1997م، ونسخ هذا القانون المرسوم الملكي في رعاية الإسلام لعام 1945م مع نسخة ثانية معدلة لعام 1948م، وقانون المساجد لعام 1947م، وقد تم جمعهما ودمجها في هذا القانون، وفيها إضافات وتفاصيل أكثر وخاصة فيما يتعلق بشؤون شيخ الإسلام واللجنة المركزية للشؤون الإسلامية والمجالس الإسلامية للمحافظات والمساجد. بالإضافة إلى القانون الأخير المتعلق بشؤون المصرفية الإسلامية الذي تم إصداره من قبل الحكومة التايلاندية في عام 2002م وهو قانون المصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2002م، الذي له علاقة هذه الدراسة.

وقد مرت تجربة المصارف الإسلامية في تايلاند عبر النواذ الإسلامية لدى المصارف التقليدية والمصرف الشرعي لدى مصرف كرونج تاي، والمصرف الإسلامي بتايلاند، وبدأت الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية عبر النواذ الإسلامية لدى المصارف التقليدية في عام 1998م، ثم تطورت إلى إنشاء فرع خاص تحت مسمى المصرف الشرعي التابع لمصرف كرونج تاي، ثم المصرف الإسلامي بتايلاند، وهو مصرف إسلامي مستقل تم تأسيسه بموجب قانون المصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2002م، لذلك فإن تجربة المصارف الإسلامية في تايلاند لقراءة عقدين من الزمان تستحق الدراسة والتحليل، وخاصة المصرف الإسلامي بتايلاند والقوانين واللوائح المتعلقة به، فضلاً عن التحديات التي تعترضه بغية الوصول إلى سبل التغلب عليها، وانطلاقاً إلى مسيرة جديدة نحو العمل المصرفي الإسلامي الأفضل وفق النتائج والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة.

أسئلة البحث

1. ما هو واقع المصرف الإسلامي بتايلاند؟
2. ما هي القوانين واللوائح التي لها علاقة بالمصرف الإسلامي بتايلاند؟
3. ما هي التحديات التي تواجه المصرف الإسلامي بتايلاند؟

أهداف البحث

1. دراسة واقع المصرف الإسلامي بتايلاند وتحليله.
2. دراسة القوانين واللوائح التي لها علاقة بالمصرف الإسلامي بتايلاند وتحليله.
3. دراسة التحديات التي يواجهها المصرف الإسلامي بتايلاند.

منهج البحث

ينتهج البحث المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي، وذلك بجمع المواد العلمية من المصادر والمراجع والأبحاث المعاصرة والتقارير السنوية من الجهات الرسمية وتحليلها، بالإضافة إلى المعلومات ذات الصلة بها من خلال المقابلة الشخصية المتعمقة مع الهيئة الاستشارية للمصرف الإسلامي بتايلاند.

حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة المصرف الإسلامي بتايلاند من حيث واقعه والقوانين واللوائح المتعلقة به وتحليله، فضلاً عن التحديات التي يواجهها من عام 2003م إلى عام 2015م.

الدراسات السابقة

ثمة دراسات وبحوث متعلقة بموضوع البحث منها:

1. دراسة في الخدمات المالية وإنجازات المصرف الإسلامي بتايلاند (2005) لفرأ فا فرأديت تاكون، وهو بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التجاري من جامعة تام ماسات تايلاند، تناول الباحث عن الخدمات المالية وإنجازات المصرف الإسلامي بتايلاند من عام 2003م إلى عام 2005م، وتوصل الباحث إلى أن المصرف الإسلامي بتايلاند يخطو خطوات جيدة، وتستمر هذه الحالة لمدة ثلاث سنوات أخرى لحداثة تجربته، حيث يحتاج في هذه المرحلة إلى نفقات وتكاليف الإدارة في المباني والأدوات اللازمة والتكنولوجية والكوادر البشرية وغيرها، ثم سيربح بعد الفترة المذكورة. علماً بأن هذا البحث يقتصر على الخدمات والإنجازات للمصرف الإسلامي بتايلاند لثلاث سنوات أولى فقط، ويحتاج إلى دراسة أخرى تستوفي إنجازات وأعمال وخدمات المصرف الإسلامي بتايلاند التي استمرت أكثر من عقد، وهو ما سيحاول الباحث تغطيته في هذا البحث.

2. نظرة العملاء نحو خدمات المصرف الإسلامي بتايلاند في بانكوك (2006) لدين فين بينج دي، وهو بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة كسيت سات تايلاند، وتناولت الباحثة عن نظرة العملاء نحو خدمات المصرف الإسلامي بتايلاند، واختارت الباحثة ثلاثة فروع في بانكوك كنموذج في الدراسة، وتوصلت الباحثة إلى أن هناك علاقة بين نظرة العملاء تجاه خدمات المصرف الإسلامي بتايلاند وبين جنس العملاء وديانته والحالة الاجتماعية ومستوى التعليم والمهنة والدخل الشهري والفروع، علماً بأن هذه الدراسة تقتصر على دراسات العلاقات المؤثرة في نظرة العملاء نحو خدمات المصرف الإسلامي بتايلاند في ثلاثة فروع مختارة في بانكوك، ويحتاج إلى مزيد من الدراسة ليقدم المصرف الإسلامي بتايلاند الذي صمد في الوجود أكثر من عقد، وهو ما سيحاول الباحث إبرازه في هذه الدراسة.

3. دور المصرف الإسلامي في تنمية المجتمع، (2007) لسوت تيء جاك جاي سمود، وهو بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية من جامعة رام كام هينج تايلاند، تناول الباحث عن دور المصرف الإسلامي في تنمية المجتمع من عام 2004م إلى عام 2007م، وذلك بجمع المعلومات من خلال مقابلة مع أعضاء مجلس إدارة المصرف الإسلامي بتايلاند واللجنة التنفيذية ومدراء فروع المصرف، واقترح الباحث بقيام المصرف الإسلامي بتايلاند حملة إعلامية حول الخدمات المصرفية لدى المصرف للجمهور، والسعى نحو مصرف المجتمع، بالإضافة إلى فتح فروع جديدة في المجتمع المحتاج. علماً بأن هذا البحث يقتصر على دور المصرف الإسلامي فقط، كما تقتصر الدراسة الفترة ما بين عام 2004م إلى عام 2007م فقط. ويحتاج إلى مزيد من الدراسة حول المصرف الإسلامي بتايلاند من بداية مسيرته إلى الوقت الحاضر.

نتائج البحث وتحليلها:

الفقرة الأولى : واقع المصرف الإسلامي بتايلاند

يتكون السوق المالي في تايلاند من السوق النقدي وسوق الأوراق المالية، فأما السوق النقدي وهو سوق الأموال قصيرة الأجل، وأما سوق الأوراق المالية وهو سوق الأموال متوسطة وطويلة الأجل. ويتولى السوق النقدي المؤسسات المصرفية مثل المصرف المركزي التايلاندي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة، ويتم من خلالها تحريك مبالغ كبيرة من الأرصدة قصيرة الأجل خلال مدة محددة لمواجهة الطلب عليها، ويعتبر المؤسسات المصرفية ركناً أساسياً من أركان السوق النقدي الذي يتخصص بالأدوات المالية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزينة وشهادات الإيداع والأوراق التجارية الصادرة عن شركات القطاع الخاص، والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، ومختلف أنواع الودائع المصرفية قصيرة الأجل، وصفقات بيع وشراء العملات الأجنبية. فضلاً عن المؤسسات غير المصرفية مثل شركات التأمين وغيرها، (جرين تيد وانيج، 2003، 320-322) ويتم تقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية عن طريق المصارف التجارية والمصارف المتخصصة عبر نوافذها الإسلامية، مضافاً إليها المصرف الإسلامي بتايلاند، وهو أحد البنوك المتخصصة وفق القانون، وجزء لا يتجزأ من السوق النقدي التايلاندي.

أولا : النوافذ الإسلامية لدى المصارف التقليدية

اهتمت الحكومة التايلاندية منذ عقدين ماضيين اهتماما متزايدا بالمصارف الإسلامية، فقد بدأت الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية لدى المصارف التقليدية رسميا في عام 1998م تحت مسمى : الخدمات المصرفية بدون فوائد، (تعليمات المصرف المركزي التايلاندي موضوع تقديم الخدمات المصرفية بدون الفوائد، 1998م). ثم تغير المسمى إلى الخدمات المصرفية الشرعية في عام 2003م، (تعليمات المصرف المركزي التايلاندي موضوع السماح للمصارف التجارية بتقديم الخدمات المصرفية الشرعية، 2003م)، وتستمر خدماتها تحت هذا المسمى إلى الوقت الحاضر. (تعليمات المصرف المركزي التايلاندي موضوع السماح للمصارف التجارية بتقديم الخدمات المصرفية الشرعية، 2008م) ومن المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية كالاتي:

1. مصرف سري نكون ومصرف نخان لونج ومصرف ليم تونج، ويندرج كلها تحت أنواع المصارف التجارية، حيث تم التأسيس بموجب قانون المصارف التجارية لعام 1962م، وقد بدأت الخدمات المصرفية بدون فوائد عبر نوافذها الإسلامية في عام 1998م من خلال الودائع الجارية، ودائع الادخار، ودائع للحج؛ بالإضافة إلى حساب للاستثمار، ويقع هذه المصارف الثلاثة تحت رقابة المصرف المركزي التايلاندي، وتوقفت الخدمات المصرفية بدون فوائد عندها في العام نفسه؛ لسبب الأزمة المالية أصابتها.

2. مصرف عوم سين من أحد البنوك المتخصصة، الذي تم إنشائه بموجب قانون مصرف عوم سين لعام 1946م، وقدم الخدمات المصرفية بدون فوائد عبر نافذته الإسلامية في 14 ديسمبر 1998م من خلال الودائع المصرفية بمختلف أنواعها والودائع للحج والعمرة، وحساب المضاربة، والمراجحة، والإجارة المنتهية بالتملك، فضلا عن الاستثمار في الأسهم والصكوك، وتستقل حسابات النافذة الإسلامية عن الحسابات التقليدية، كما تم تعيين المستشار الشرعي له، ويقع المصرف تحت رقابة وزارة المالية.

3. مصرف للزراعة والجمعيات الزراعية من أحد البنوك المتخصصة الذي تم إنشائه بموجب قانون مصرف للزراعة والجمعيات الزراعية لعام 1966م، وقدم الخدمات المصرفية بدون فوائد في 29 نوفمبر 1999م، من خلال ما يسمى بالصندوق الإسلامي لمساعدة المزارعين والجمعيات الزراعية بفتح الودائع الجارية، ودائع الادخار، والمضاربة، والمراجحة، والبيع بثمن آجل، والإجارة المنتهية بالتملك، والمشاركة، فضلا عن الاستثمار في الأسهم والصكوك وإصدار خطاب الضمان، وتستقل حسابات الصندوق الإسلامي عن الحسابات التقليدية، كما تم تعيين المستشار الشرعي له، ويقع المصرف تحت رقابة وزارة المالية. (فاي راج واج جارأ فان، 2000، 24-25)

4. مصرف كرونج تاي من أحد البنوك التجارية الذي تم إنشائه بموجب قانون المصارف التجارية لعام 1962م، وقدم الخدمات المصرفية بدون فوائد في 12 يوليو 2002م، من خلال فروع المستقلة المسمى بالمصرف الشرعي، وذلك بتقديم الودائع الجارية، ودائع الادخار، والمضاربة العامة والخاصة، والمشاركة، والاستثمار في الأسهم، ويفصل الحسابات عن الحسابات التقليدية، كما تم تعيين المستشار الشرعي له، ويقع المصرف تحت رقابة المصرف

المركزي التايلاندي. وفي 9 نوفمبر 2005م قام المصرف الإسلامي بتايلاند بشراء أسهم هذا المصرف الشرعي، وتم اندماجه مع المصرف الإسلامي بتايلاند في ذلك الوقت. (المصرف الإسلامي بتايلاند 2005، 8)

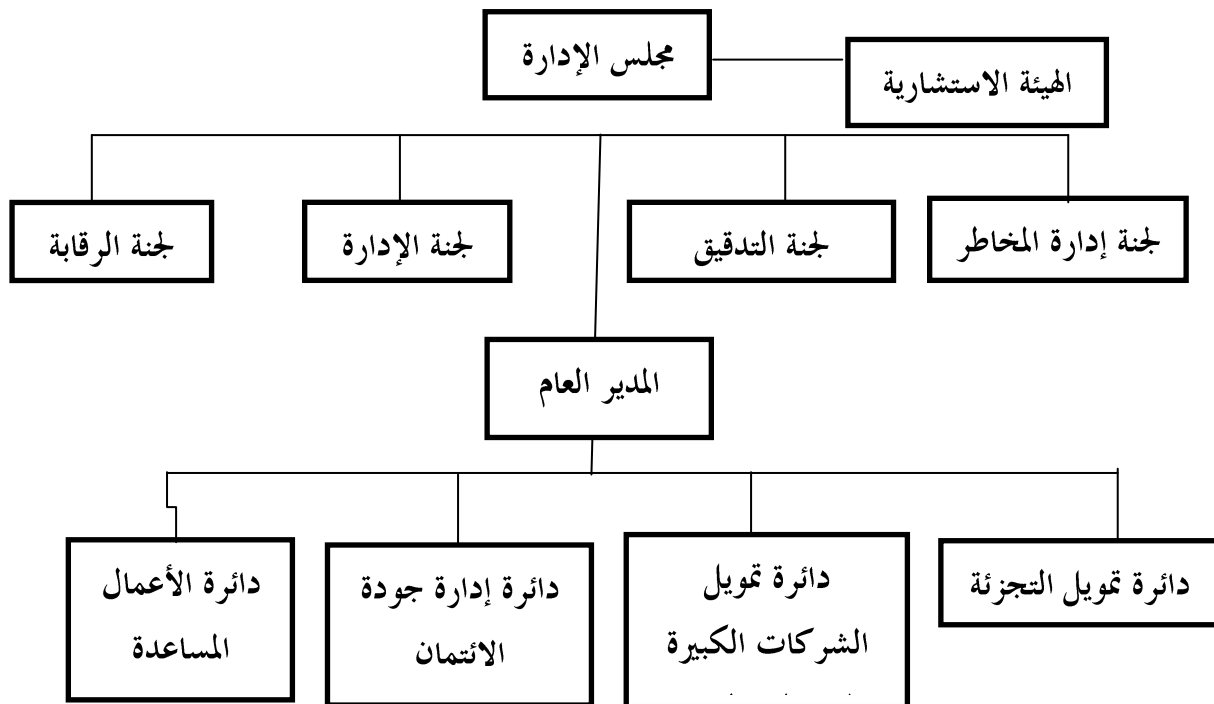
ثانيا : المصرف الإسلامي بتايلاند

تعد تجربة المصرف الإسلامي بتايلاند حديثة العهد، إذ بدأت عقب صدور قانون المصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2002م، الذي خصص هذا القانون لإنشاء المصرف الإسلامي بتايلاند وذلك في 15 أكتوبر 2002م، (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2004، 16) وفي 5 نوفمبر 2002م تم تشكيل مجلس الإدارة للمصرف الإسلامي بتايلاند المكون من سبعة أعضاء وهو الرئيس وممثل وزارة المالية وممثل المصرف المركزي التايلاندي وممثل الخبر في الشؤون الإسلامية وثلاثة ممثلين من الخبراء في الشؤون المالية والمصرفية وفق المادة 16 من القانون نفسه، ويقوم مجلس الإدارة التأسيسية بمهمة إعداد النظام الأساسي ودعوة لاختتاب الأسهم للمصرف. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2003، 47)، وتوصل الباحث فيما يتعلق بواقع المصرف الإسلامي بتايلاند في النقاط الآتية:

1. اسم المصرف والمقر الرئيسي والفروع والهيكل التنظيمي

بدأ أول المصرف الإسلامي في تايلاند مزاولة أعماله وأنشطته رسمياً في 12 يونيو 2003م تحت مسمى: المصرف الإسلامي بتايلاند، بصفته أحد المصارف المتخصصة، وله شخصية اعتبارية وفق القانون، ويقع المصرف تحت رقابة وزارة المالية، واتخذ المصرف في البداية منطقة كونج تن عاصمة بانكوك مقراً رئيساً له، فضلاً عن إنشاء خمسة فروع أخرى تابعة له، وهي ترونج كروك وستول وفطاني وناراتيوات وجالا. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2005، 8) وانتقل مقره الرئيسي حالياً إلى منطقة واتنا بانكوك ومع فتح العديد من الفروع في أنحاء البلد، حتى بلغ عددها حالياً 108 فرعاً. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2015، 4، 8)

ويشكل الهيكل التنظيمي للمصرف كالاتي: (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2015، 32-33)



الشكل رقم 1 : الهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي بتايلاند

2. أهداف المصرف الإسلامي بتايلاند وخدماته المصرفية الشرعية

يهدف المصرف الإسلامي بتايلاند إلى تقديم الخدمات المصرفية المتكاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتشجيع المواطنين على الادخار للمساهمة في التنمية الاقتصادية، ويقوم بالدور التنسيقي والوساطة في التجارة والاستثمار الدوليين، بالإضافة إلى سعيه أن يكون مصرف المجتمع الذي يخدم قاعدة المجتمع، (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2003، 13) ويعتمد المصرف في عمله على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وطرح المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتوفير التمويل الإسلامي لمشروعات التنمية الاقتصادية بعيداً عن الربا والأنشطة المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، كما يقدم الخدمات المصرفية الشرعية المتنوعة للجميع بغض النظر عن ديانتهم، منها الودائع الجارية، ودائع الادخار، والمضاربة، والمشاركة، والتمويل بصيغته المختلفة منها البيع بثمن آجل، والمراجحة، والإحارة المنتهية بالتسليم، وشراء وبيع العملة الأجنبية، وإصدار الشيكات، والكمبيالة، وإصدار خطاب الضمان، والاعتمادات المستندية، والمستشار المالي والبحث عن مصادر التمويل. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2003، 19-21).

3. رأس مال المصرف الإسلامي بتايلاند

تأسس المصرف الإسلامي بتايلاند برأس المال 1,000 مليون بات موزع على 100 مليون سهم، كل منه بقيمة 10 بات، وفق فقرة (1) مادة (7) من قانون المصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2002م، وقد بلغ رأس المال المدفوع عند التأسيس 696,860,000 بات، بمقدار 69,686,000 سهمًا، وأكبر المساهمين العشرة الأوائل كالتالي: (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2004، 35)

الرقم	الاسم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
1	صندوق الاستثمار سوي سين	10,453,000	15
2	وزارة المالية	9,900,000	14,20
3	صندوق الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة	7,500,000	10,76
4	مصرف عوم سين	7,000,000	10,04
5	مصرف تاي تناكان	6,000,000	8,61
6	المصرف الإسلامي بروناي دار السلام	5,226,500	7,50
7	صندوق الأمانة الإسلامي بروناي	5,226,500	7,50
8	شركة تيفايًا للتأمين	5,000,000	7,17
9	مصرف كرونج تاي	4,000,000	5,74
10	مصرف نخان لونج	4,000,000	5,74

الجدول رقم 1 : أكبر المساهمين العشرة الأوائل في المصرف الإسلامي بتايلاند عند التأسيس

وفي عام 2007م تم زيادة رأس مال المصرف الإسلامي بتايلاند إلى 31,320,000,000 بات، موزع على 3,123,000,000 سهمًا، (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2008، 76) وارتفعت نسبة ملكية أسهم وزارة المالية من 14,05% إلى 48,54%، وأصبحت أكبر المساهمين، وتليها مصرف عوم سين وارتفعت نسبة ملكية أسهمها من 9,94% إلى 39,81%، وتليها مصرف كرونج تاي وارتفعت نسبة أسهمه من 5,69% إلى 9,83%، وأما بقية المساهمين فحافظوا على مقدار أسهمهم السابقة. وتحول المصرف الإسلامي بتايلاند إلى مؤسسة مالية حكومية، ابتداءً من 10 أكتوبر 2007م لسبب وجود أغلبية المساهمين من الجهات الحكومية أو المؤسسات الحكومية (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2007، 1-2)

وفي عام 2010م تم زيادة رأس مال المصرف الإسلامي بتايلاند ليصل إلى 86,785,500,000 بات موزع على 8,678,550,000 سهمًا، وحافظت وزارة المالية ومصرف عوم سين ومصرف كرونج تاي بمراكز الأوائل الثلاثة بنسبة الملكية السابقة، ويلاحظ دخول المساهمين الكبارين الجديدين هما: السيدة سؤيان سؤوان نايت وصندوق الاستثمار عيم إيف سي؛ في المقابل خروج المساهمين الكبارين هما: شركة تيفايًا للتأمين ومصرف نخان لونج. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2010، 78)

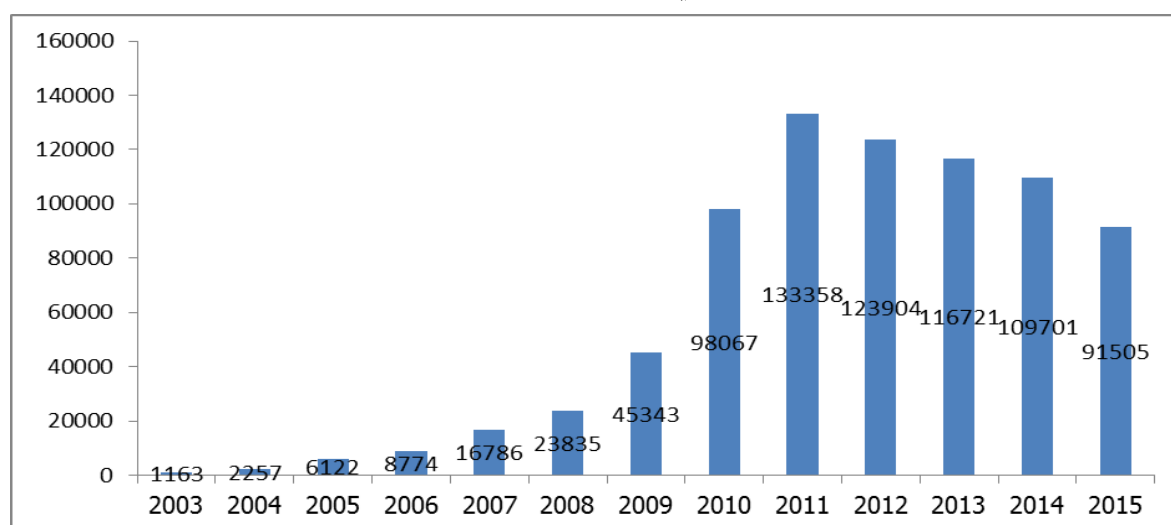
وفي عام 2013م تم زيادة رأس مال المصرف الإسلامي مرة أخرى ليصل إلى 102,768,258,620 بات موزع على 10,276,825,862 سهما، وحافظت وزارة المالية، ومصرف عوم سين، ومصرف كرونج تاي بمراكز الأوائل الثلاثة بنسبة الملكية السابقة، ويلاحظ دخول المساهمين الكبيرين الجديدين هما: السيدة رحمة مون ساب والسيدة جيء رأ فون بون ما ليت؛ في المقابل خروج المساهمين الكبيرين هما: المصرف الإسلامي بروناي وصندوق الأمانة الإسلامي بروناي. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2013، 79) ويستمر هذا المقدار لرأس مال المصرف إلى عام 2015 مع دخول المساهم الجديد وهو صندوق التقاعد للموظفين الحكوميين، حيث اشترى نصف أسهم صندوق الاستثمار سوي سين الذي بلغ 5,226,500 سهما. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2015، 91)

وقد اتضح لدى الباحث ارتفاع نسبة ملكية الأسهم للجهات الحكومية أو المؤسسات الحكومية في المصرف الإسلامي بتايلاند، وهو مخالف لمقاصد القانون، حيث بعد زيادة نسبة ملكية أسهمها في عام 2007م أصبح المصرف الإسلامي بتايلاند مؤسسة حكومية تلقائياً، وقد حددت فقرة (3) مادة (7) من قانون المصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2002م عدم زيادة نسبة ملكية وزارة المالية عن 49% من رأس المال المدفوع، مما يدل على عدم رغبة القانون في سيطرة الجهات الحكومية على المصرف الإسلامي بتايلاند. والواقع هو أن نسبة ملكية الأسهم للجهات الحكومية والمؤسسات الحكومية حالياً تزيد عن 98,18% وهو مجموع نسبة ملكية الأسهم لوزارة المالية 48,54%، ونسبة ملكية الأسهم لمصرف عوم سين 39,81% ونسبة ملكية الأسهم لمصرف كرونج تاي 9,83% وهما مؤسستان حكوميتان. بالإضافة إلى ذلك فإن مادة (9) من القانون نفسه منح الصلاحية للوزير في إصدار اللائحة الوزارية في تحديد الحد الأقصى للمساهمين، وفي حالة الضرورة لمعالجة وضع المصرف أو أعماله، فله حق التجاوز بتحديد الحد للمساهمين بشروط أخرى.

4. موجودات المصرف الإسلامي بتايلاند

بلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام 2015م حوالي 91,505 مليون بات، مقابل حوالي 1,163 مليون بات في نهاية عام 2003م، وبنسبة نمو مقدارها حوالي 7,768% وتفاصيل ذلك على النحو التالي:

إجمالي الموجودات (مليون بات)

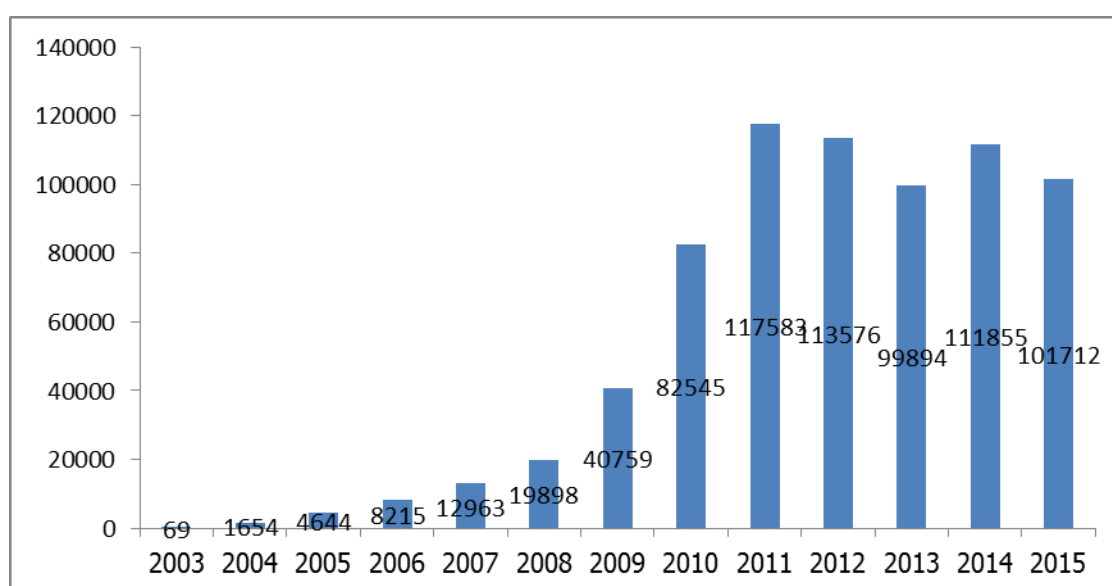


الرسم البياني رقم 1 : موجودات المصرف الإسلامي بتايلاند في الفترة 2015-2003
(من إعداد الباحث نتيجة دراسة التقارير السنوية للمصرف الإسلامي بتايلاند 2015-2003)

ارتفعت الموجودات من نهاية عام 2003م إلى نهاية عام 2011م، وهي من حوالي 1,163 مليون بات إلى حوالي 133,358 مليون بات، وبنسبة نمو مقدارها حوالي 11,367%، بينما انخفضت الموجودات من نهاية عام 2012م إلى نهاية عام 2015م وهي من حوالي 123,904 مليون بات إلى 91,505 مليون بات، وبنسبة انخفاض مقدارها حوالي 26%، ويرجع سبب ارتفاع الموجودات وانخفاضها إلى ارتفاع التمويل الممنوح من قبل المصرف وانخفاضه في الفترة المذكورة. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2006، 5) (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2007، 9)

5. ودائع المصرف الإسلامي بتايلاند

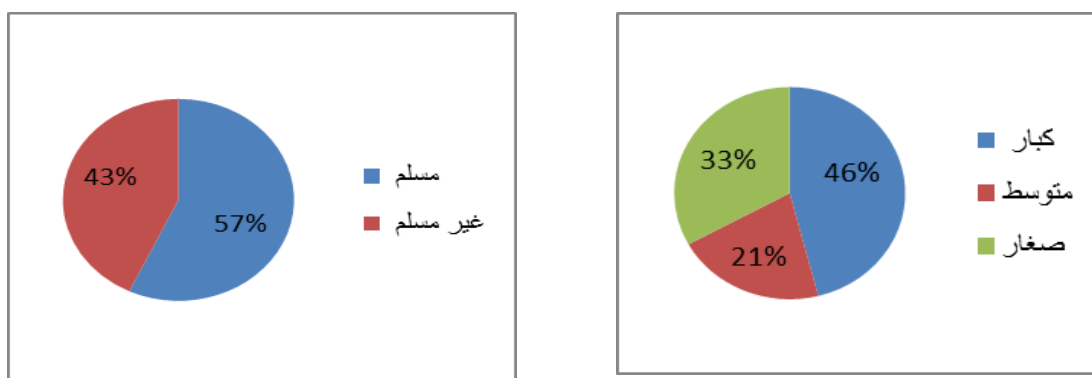
بلغ إجمالي الودائع في نهاية عام 2003م حوالي 512 مليون بات، مقابل حوالي 101,712 مليون بات في نهاية عام 2015م، وبنسبة نمو مقدارها حوالي 19,766%، وتفاصيل ذلك على النحو التالي:
إجمالي الودائع (مليون بات)



الرسم البياني رقم 2 : ودائع المصرف الإسلامي بتايلاند في الفترة 2003-2015
(من إعداد الباحث نتيجة دراسة التقارير السنوية للمصرف الإسلامي بتايلاند 2003-2015)

ارتفعت الودائع من نهاية عام 2003م إلى نهاية عام 2011م وهي من حوالي 512 مليون بات إلى حوالي 117,583 مليون بات وبنسبة نمو مقدارها حوالي 22,865%، بينما انخفضت الودائع من نهاية عام 2012م إلى نهاية عام 2013م وهي من حوالي 113,576 مليون بات إلى حوالي 99,894 مليون بات، وبنسبة انخفاض مقدارها حوالي 12%، ثم ارتفعت الودائع في نهاية عام 2014 إلى حوالي 111,855 مليون بات، وبنسبة نمو مقدارها حوالي 12%. وقد بلغت الودائع في نهاية عام 2015م حوالي 101,712 مليون بات أقل من نهاية العام

الماضي حوالي 10,143 مليون بات، ونسبة انخفاض مقدارها حوالي 10% عن نهاية العام السابق. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2015، 37) ويرجع سبب ارتفاع الودائع المستمرة باستثناء في عام 2012م، 2013، و2015م إلى اهتمام العملاء بالخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2006، 1)



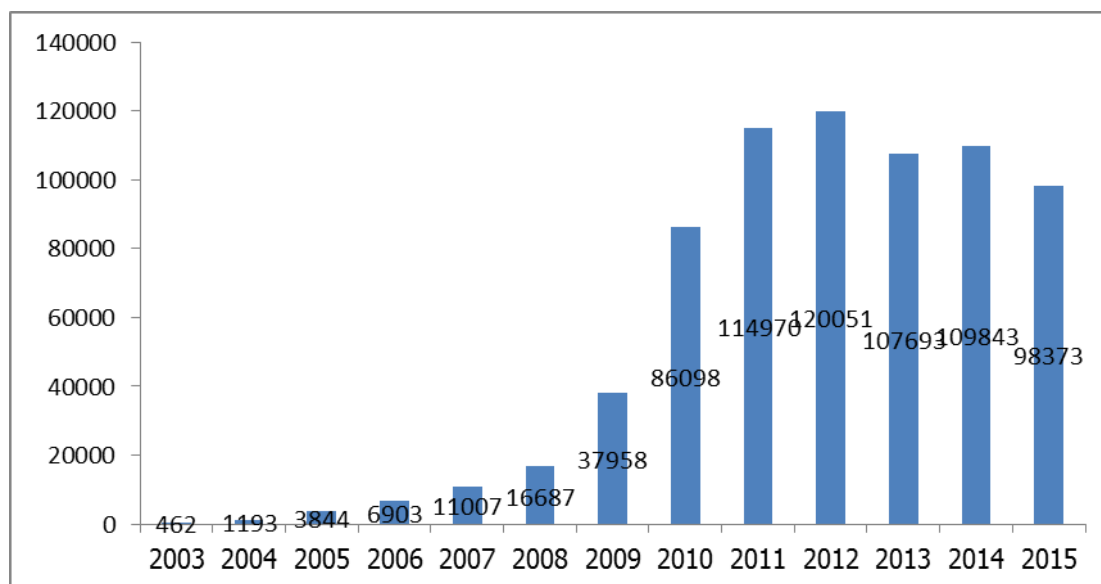
الرسم البياني رقم 3: نسبة حجم الودائع وفق المودعين الرسم البياني رقم 4: نسبة المودعين وفق الديانة (من إعداد الباحث نتيجة دراسة التقارير السنوية للمصرف الإسلامي بتايلاند 2003-2015)

تتكون الودائع عند المصرف الإسلامي بتايلاند في نهاية عام 2015م من ثلاثة فئات رئيسية، فأما الفئة الأولى تكون الودائع من كبار المودعين (200 مليون بات فأكثر)، وهي تمثل حوالي 46,985 مليون بات بنسبة 46% البالغ عددهم 55 مودعا، وأما الفئة الثانية تكون الودائع من متوسط المودعين (أكثر من 20 مليون بات إلى 200 مليون بات)، وهي تمثل حوالي 20,978 مليون بات بنسبة 21% البالغ عددهم 435 مودعا، وأما الفئة الثالثة تكون الودائع من صغار المودعين (أقل من 20 مليون)، وهي تمثل حوالي 33,749 مليون بات بنسبة 33% البالغ عددها 762,358 مودعا. وقد بلغت نسبة العملاء المسلمين 57% بينما تقدر نسبة غير المسلمين من العملاء 43%. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2015، 37)

6. التمويل الممنوح من قبل المصرف الإسلامي بتايلاند

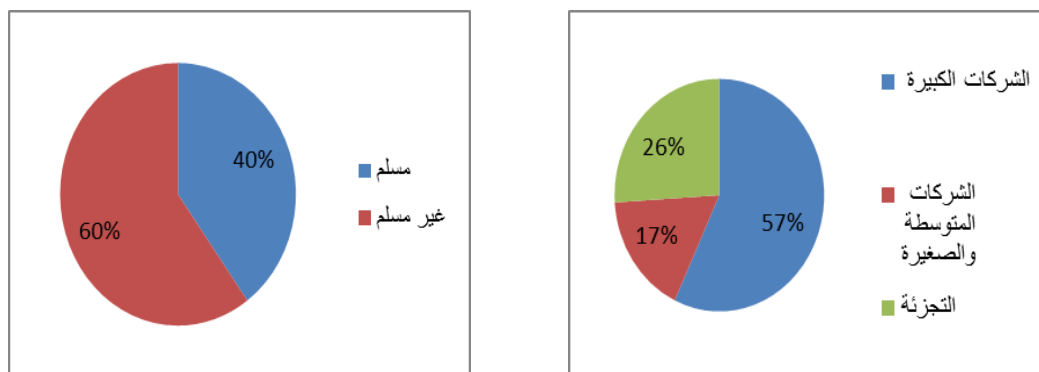
بلغ إجمالي التمويل الممنوح في نهاية عام 2003م حوالي 462 مليون بات، مقابل حوالي 98,373 مليون بات في نهاية عام 2015، ونسبة نمو مقدارها حوالي 21,193%، وتفاصيل ذلك على النحو التالي:

إجمالي التمويل الممنوح (مليون بات)



الرسم البياني رقم 5 : التمويل الممنوح من المصرف الإسلامي بتايلاند في الفترة 2003-2015
(من إعداد الباحث نتيجة دراسة التقارير السنوية للمصرف الإسلامي بتايلاند 2003-2015)

ارتفع التمويل الممنوح من قبل المصرف الإسلامي بتايلاند من نهاية عام 2003م إلى نهاية عام 2012م وهي من حوالي 462 مليون بات إلى حوالي 120,051 مليون بات، وبنسبة نمو مقدارها حوالي 25,885%، بينما انخفض التمويل الممنوح في نهاية عام 2013م إلى 107,693 مليون بات، وبنسبة انخفاض مقدارها حوالي 10%، ثم ارتفع التمويل الممنوح في نهاية عام 2014م إلى حوالي 109,843 بات مليون وبنسبة نمو مقدارها حوالي 2%، وقد بلغ التمويل الممنوح في نهاية عام 2015م إلى حوالي 98,373 مليون بات، وانخفض من نهاية العام الماضي 11,470 مليون بات، وبنسبة انخفاض مقدارها حوالي 10% عن نهاية العام السابق، ويرجع سبب ارتفاع التمويل الممنوح إلى وجود المنتجات المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية والعادلة لدى المصرف، (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2006، 23)، وكما يرجع سبب انخفاض التمويل الممنوح إلى سياسة احتياط المصرف تحت ظروف الانكماش الاقتصادي. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2015، 37)

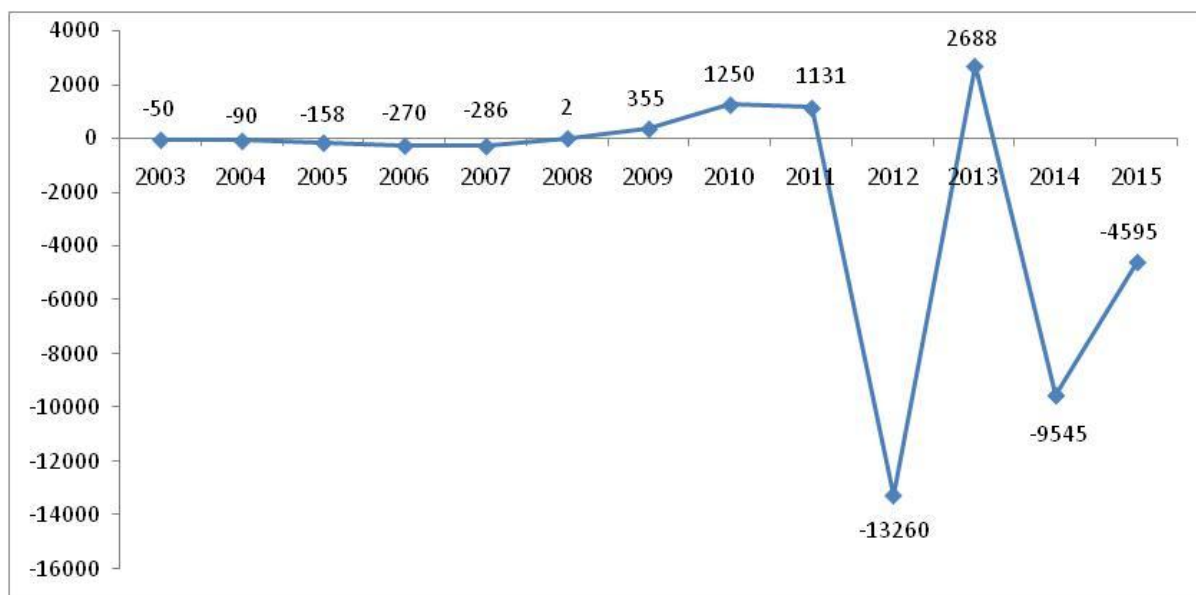


الرسم البياني رقم 6: نسبة التمويل الممنوح وفق الجهة الممولة الرسم البياني رقم 7: نسبة التمويل الممنوح وفق الديانة (من إعداد الباحث نتيجة دراسة التقارير السنوية للمصرف الإسلامي بتايلاند 2003-2015)

ويوزع التمويل الممنوح من قبل المصرف الإسلامي بتايلاند في نهاية عام 2015م للشركات الكبيرة حوالي 55,673 مليون بات، ونسبة 57% البالغ عددها 114 شركة، وللشركات المتوسطة والصغيرة حوالي 17,254 مليون بات، ونسبة 17% البالغ عددها 273 شركة، وللتجزئة حوالي 25,444 مليون بات، ونسبة 26% البالغ عددها 113,002 عميلاً. وقد بلغت نسبة العملاء المسلمين 40% فقط، بينما بلغت نسبة غير المسلمين من العملاء 60%. ويقدم المصرف للأفراد مجموعة متكاملة من المنتجات المالية والخدمات المصرفية للأفراد، ولإيمان المصرف بأهمية عملائه من الشريحة الخاصة فقد تم التركيز على تقديم أفضل الخدمات المصرفية من خلال فروع المنتشرة في البلد، وإيماناً بأهمية الدور الحيوي الكبير الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والبشرية تم تقديم كافة أنواع وأشكال الدعم والمساندة المصرفية المالية وغير مالية لشريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2015، 37) وأما بالنسبة إلى توزيع التمويل الممنوح من قبل المصرف بحسب نوع التمويل، فقد استأثر أسلوب بيع العينة بالحصة الكبرى من التمويل الممنوح من قبل المصرف، وذلك مقارنة بباقي أنواع التمويل، يليه أسلوب بيع المراجعة وبيع بضمن آجل وأساليب أخرى غيرها. (مقابلة شخصية مع الهيئة الاستشارية للمصرف الإسلامي بتايلاند)

7. الأرباح والخسائر والإنجازات عند المصرف الإسلامي بتايلاند

إجمالي الأرباح والخسائر (مليون بات)



الرسم البياني رقم 8 : الأرباح والخسائر للمصرف الإسلامي بتايلاند في الفترة 2003-2015
(من إعداد الباحث نتيجة دراسة التقارير السنوية للمصرف الإسلامي بتايلاند 2003-2015)

قد خسر المصرف الإسلامي بتايلاند في السنوات الخمس الأولى من نهاية عام 2003م إلى نهاية عام 2007م بسبب ضخامة التكاليف التشغيلية المترتبة عليها من الرواتب والمباني والأدوات والتكنولوجيا وفتح الفروع الجديدة، فضلا عن النفقات في تطوير النظم والمنتجات والكوادر البشرية، (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2004، 2005، 2006، 5)، ثم حقق المصرف الأرباح من نهاية عام 2008م إلى نهاية عام 2011م، وتقدر الأرباح الصافية لديها 2 مليون بات في نهاية عام 2008م، و355 مليون بات في نهاية عام 2009، و1,250 مليون بات في نهاية عام 2010م، و1,131 مليون بات في نهاية عام 2011م، علما بأن هذا النمو والتطور كان متماشياً مع الاستراتيجيات التي وضعها المصرف. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2008، 2، 2009، 34، 2010، 6، 2011، 8، 2012، 36) ثم خسر المصرف مرة أخرى في نهاية عام 2012م، (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2012، 35) ثم حقق المصرف الربح مرة أخرى في نهاية عام 2013م، ثم خسر المصرف في نهاية عامين 2014م و2015م ويرجع إلى أهم أسباب خسارته إلى تراكم الديون غير المرجوة، فضلا عن التزامات مطلوبة وفق القانون في تكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2015، 38) رغم ذلك يسعى المصرف دوماً لتقديم أفضل وأرقى الخدمات والمنتجات المصرفية

الإسلامية، والحرص على ابتكار وتطوير خدمات جديدة تلتزم بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وفي عام 2015م عين المصرف المستشار المالي والقانوني لبحث سبل معالجة المشاكل المالية التي مر بها المصرف، وتم تطوير نظمه وإدارته لتتوافق مع واقع المصرف. وتم فصل الدين الصالح والدين الفاسد، وتحويل الدين الفاسد لغير المسلمين إلى شركة إدارة الموجودات التابعة لوزارة المالية، بالإضافة إلى بحث الشركاء الخبراء في المالية الإسلامية للانطلاق نحو المصرفية الإسلامية الأفضل. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2015، 8، 10)

وقد حاز المصرف الإسلامي بتايلاند على تصنيف مستقر فئة (AA) للالتزامات في الأجل الطويل وفئة (F1+) للالتزامات في الأجل القصير على المستوى الوطني، ومستقر فئة (BBB-) للالتزامات في الأجل الطويل، وفئة (F3) للالتزامات في الأجل القصير على المستوى الدولي من قبل وكالة فيتش الدولية، وذلك حسب تقريرها السنوي الصادر في 24 نوفمبر 2015م. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2015، 5) وبفضل هذه الانجازات التي حققها المصرف، فقد حصل على عدد من الجوائز العالمية من عدة جهات عالمية منها، جائزة أفضل مصرف إسلامي في تايلاند أربع سنوات متتالية من (ألفا)، (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2012، 7) وجائزة أفضل مصرف إسلامي في تايلاند من وكالة الأنباء المالية الإسلامية. (المصرف الإسلامي بتايلاند، 2009، 35)

الفقرة الثانية : القوانين واللوائح المتعلقة بالمصرف الإسلامي بتايلاند أولاً : القوانين واللوائح المتعلقة بالنواظ الإسلامية لدى المصارف التقليدية 1-القوانين الخاصة للمصارف التقليدية

إن الخدمات المصرفية الشرعية في النواظ الإسلامية لدى المصارف التقليدية تنظمها القوانين الخاصة لتلك المصارف مثل : قانون المؤسسات المالية لعام 2008م (قانون المصارف التجارية لعام 1962م سابقاً) للنواظ الإسلامية لدى المصارف التجارية وقانون مصرف عوم سين لعام 1946م للنافذة الإسلامية لدى مصرف عوم سين وقانون مصرف للزراعة والجمعيات الزراعية لعام 1966م للصندوق الإسلامي لدى مصرف للزراعة والجمعيات الزراعية، بالإضافة إلى تعليمات المصرف المركزي التايلاندي المتعلقة به.

2-تعليمات المصرف المركزي التايلاندي

أصدر المصرف المركزي التايلاندي مجموعة من التعليمات منها : تعليمات المصرف المركزي التايلاندي في تقديم الخدمات المصرفية بدون فوائد في 27 فبراير 1998م، وبينت فيه الإجراءات اللازمة لطلب فتح الخدمات المصرفية بدون فوائد والشروط اللازمة لها، فضلاً عن أنواع الخدمات المصرفية بدون فوائد. ثم أصدر المصرف المركزي التايلاندي تعليمات أخرى في السماح للمصارف التجارية تقديم الخدمات المصرفية الشرعية في 10 نوفمبر 2003م، وتم فيها تغيير المسمى من الخدمات المصرفية بدون فوائد إلى الخدمات المصرفية الشرعية. ثم أصدر المصرف المركزي التايلاندي تعليمات أخرى في السماح للمصارف التجارية تقديم الخدمات المصرفية الشرعية في 3 أغسطس 2008م لتتناسب هذه التعليمات مع القانون الجديد وهو قانون المؤسسات المالية لعام 2008م حيث جمع فيه قانون المصارف التجارية وقانون رأس المال والأوراق المالية والائتمان، وتكون الخدمات المصرفية الشرعية مستندة على مادة

(36) ومادة (41) من هذا القانون. وسمحت هذه التعليمات للمصارف التجارية مزاوله الخدمات المصرفية الشرعية عبر النوافذ الإسلامية بعد حصولها على رخصة من المصرف المركزي التايواني، ويتطلب على المصرف للحصول على هذه الرخصة أن يكون رأس المال لا يقل عن 1,000 مليون بات. ويتضمن طلبه على الفروع التي تقدم الخدمات المصرفية الشرعية ورأس المال والاكتتاب وأنواع الودائع المصرفية والتمويل والاستثمار والخدمات الأخرى مع تفاصيل في التطبيق وطرق توزيع الأرباح، وكيفية فصل رأس المال للخدمات المصرفية الشرعية عن المصرف التجاري التقليدي، واتفاقيات في الاستفادة من الخدمات المساندة من المصرف التجاري التقليدي للخدمات المصرفية الشرعية، فضلا عن الميزانية للمصروفات مثل: الكوادر البشرية، والدورات، والتدقيق الداخلي، ونظام الحاسوب الآلي، ونظام المحاسبة، والإيرادات والمصروفات، وكيفية إعداد الميزانية المالية والوثائق الخاصة بها والخطوات والنظام التشغيلي اليومي مثل: إعداد وثائق الأدلة، والمحاسبة، وتحديد رقم الحساب واستخدام الحاسوب، فضلا عن النفقات الأولية اليومية وغيرها. كما تلزم هذه التعليمات المصرف التجاري تعيين مستشارا شرعيا على الأقل بشرط أن يكون ملما بأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا : القوانين واللوائح المتعلقة بالمصرف الإسلامي بتايلاند

1-قانون المصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2002م

ينظم عمل المصرف الإسلامي بتايلاند قانون خاص وهو قانون المصرف الإسلامي لعام 2002م، بالإضافة إلى اللوائح والتعليمات الوزارية الصادرة في شأنه. وقد صدر هذا القانون في 15 أكتوبر 2002م، واحتوى على تمهيد وتسعة فصول وخمس وخمسين مادة كالآتي:

1.تمهيد، ويحتوي على أربع مواد من تسمية القانون وتاريخ نفاذه ومصطلحات خاصة وصلاحيات وزير المالية وفق هذا القانون.

2.الفصل الأول تحت عنوان التأسيس ورأس المال، ويحتوي على سبع مواد من تسمية المصرف والشخصية الاعتبارية له والمقر الرئيسي والفروع ومقدار رأس المال وصلاحيات وزير المالية في تحديد مقدار أسهم المساهمين ونسبة الأسهم وأعضاء مجلس الإدارة التايوانيين، وكيفية انعقاد أول اجتماع للمساهمين بعد اكتمال الاكتتاب والدفع أكثر من نصف رأس مال المصرف.

3.الفصل الثاني تحت عنوان أهداف المصرف، ويحتوي على أربع مواد من أهداف المصرف في اجتناب الربا والأعمال التي يمكن مزاولته والأعمال التي لا يمكن مزاولتها.

4.الفصل الثالث تحت عنوان الإدارة، ويحتوي على إحدى عشرة مادة من تعيين أعضاء مجلس الإدارة التأسيسية لعمل اللوائح الخاصة به ودعوة الاكتتاب ومدة ولايته وطرق انتهائه ومواصفاته وكيفية انعقاد الاجتماع وصلاحياته في الإدارة.

5. الفصل الرابع تحت عنوان المدير، ويحتوي على خمس مواد من مواصفات المدير وصلاحيته وواجباته ومدة ولايته، وانتهائه.

6. الفصل الخامس تحت عنوان الهيئة الاستشارية، ويحتوي على أربع مواد من تسمية الهيئة وعدد أعضائه وصلاحيته ومدة ولايته وطرق انتهائه وكيفية انعقاد الاجتماع.

7. الفصل السادس تحت عنوان الرعاية والتنفيذ والرقابة، ويحتوي على أربع مواد من الصناديق الاحتياطية وتوزيع الأرباح سنوياً، وصلاحيه وزير المالية في الرقابة العامة.

8. الفصل السابع تحت عنوان تدقيق الحسابات والتقرير، ويحتوي على ثلاث مواد من كيفية تدقيق الحسابات والتقرير السنوي.

9. الفصل الثامن تحت عنوان التحقيق، ويحتوي على ثلاث مواد من صلاحيه وزير المالية في تعيين المحقق وصلاحيته.

10. الفصل التاسع تحت عنوان العقوبات، ويحتوي على عشر مواد من صفة المخالفات والعقوبات الخاصة بها.

وقد احتوى مادة (12) من القانون على الهدف السامي للمصرف وهو اجتناب المعاملات الربوية، ونص في مادة (32) أنه يتوجب على المصرف أن تكون لديه هيئة استشارية، تتكون من رئيس وعدد من المستشارين لا يزيدون على أربعة، وتتولى هذه الهيئة تقديم المشورة في المعاملات والأنشطة التجارية التي يقوم بها المصرف مع عملائه، إضافة إلى توجيه العاملين بالمصرف تفادياً لأي إجراء قد يتخذ بالمخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية. كما حددت مادة (47) العقوبة لمن لم يلتزم بمادة (12) وهي الحبس مدة لا تزيد على السنة الواحدة أو الغرامة المالية بما لا يزيد على مئة ألف بات.

ومن الملاحظ أن نص مادة (32) من القانون المذكور لم يرد فيه وصف الشرعية في توصيف تلك الهيئة، ولم يذكر فيه مواصفات أعضائها، وهذا يعني أن القانون لم يشترط في هؤلاء الأعضاء أن يكونوا شرعيين أو متخصصين في المعاملات المالية الإسلامية، بمعنى أنه يمكن أن يكون أعضاء الهيئة ممن ليست لديهم خلفية شرعية أو علم بالمعاملات المالية الإسلامية، إضافة إلى ذلك فإن القانون لم يمنح قرارات هذه الهيئة صفة الإلزام، ومن ثم فإن للمصرف الإسلامي الحق في الأخذ أو عدم الأخذ بأي من الاستشارات التي تصدرها الهيئة. ويلاحظ كذلك أن هذا القانون اقتصر على إنشاء المصرف الإسلامي بتايلاند، ومن ثم فإن إنشاء مصرف إسلامي مستقل آخر يحتاج إلى صدور قانون جديد، ويقترح الباحث أن يعدل القانون ويحتوي على إمكانية إنشاء المزيد من المصارف الإسلامية حسب الحاجة، وأن تعطى صلاحيه منح الإذن بإنشاء المصارف الإسلامية لإحدى الجهات المختصة، مما قد يساعد على إيجاد نوع من المرونة في إنشاء المصارف الإسلامية، مع فتح المجال للمستثمرين ورجال الأعمال بإنشاء مصارف إسلامية أخرى تتنافس فيما بينها. (محمد ليبيا، زكريا هاما، 2010، 9-10)

2-القوانين الأخرى المتعلقة بالمصرف الإسلامي بتايلاند

هناك القوانين التي لها علاقة بالمصرف الإسلامي بتايلاند في التطبيق، منها القانون الضريبي لعام 1938م، وقانون الأراضي لعام 1954م، وقانون الأوراق المالية وسوق الأوراق المالية لعام 1992م، والقانون في وكالة المعاملات في سوق الأوراق المالية لعام 2007م، وقانون مؤسسة حماية الودائع المصرفية لعام 2008م وغيرها. فيطبق قانون مؤسسة حماية الودائع المصرفية لعام 2008م بالإضافة إلى قانون المصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2002م في الودائع الجارية وودائع الادخار، كما يطبق القانون الضريبي لعام 1938م بالإضافة إلى قانون المصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2002م في المراجعة والبيع بثمن آجل المتعلقة بالمنقولات، وكما يطبق القانون الضريبي لعام 1938م وقانون الأراضي لعام 1954م بالإضافة إلى قانون المصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2002م في المراجعة، والبيع بثمن آجل، والإجارة، والإجارة المنتهية بالتمليك المتعلقة بالعقارات، وكما يطبق قانون الأوراق المالية وسوق الأوراق المالية لعام 1992م، والقانون في وكالة المعاملات في سوق الأوراق المالية لعام 2007م بالإضافة إلى قانون المصرف الإسلامي لعام 2002م في إصدار الصكوك.

3-اللوائح والتعليمات الوزارية

أصدرت وزارة المالية مجموعة من اللوائح والتعليمات الوزارية كالاتي:

1. اللائحة الوزارية في شأن المساهمة في المصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2004م، ويتم تحديد الحد الأقصى في المساهمة للشخص الواحد حيث لا يزيد عن 15% من مجموع الأسهم المكتتبه، ويستثنى الجهات الحكومية أو المؤسسات الحكومية وفق القانون، أو الشخصية الاعتبارية وفق القانون، ولا يقل المساهمين التايلانديين عن الثلثين من الأسهم المكتتبه.
2. اللائحة الوزارية في شأن كفاية مال الصناديق للمصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2004م، ويتم تقسيمه إلى صندوقين الأول والثاني.
3. اللائحة الوزارية في شأن كفاية الأصول السائلة للمصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2004م، ويتم تحديد نسبة السيولة واجبة التوفر لدى المصرف.
4. اللائحة الوزارية في شأن تحديد الخدمات من صميم خدمات المصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2013م، وهي الوكالة في سداد الالتزامات المالية وخدمة بطاقة الائتمان وتأسيس أو مشاركة مع الآخر في تأسيس الشركة الجديدة في إصدار الصكوك وفق قانون الأوراق المالية وسوق الأوراق المالية.
5. تعليمات وزارة المالية في شأن قواعد وإجراءات وشروط فتح فرع المصرف الإسلامي بتايلاند بتاريخ 12 إبريل 2003م، وبينت فيها قواعد وإجراءات لازمة وشروط في فتح فرع جديد للمصرف الإسلامي وإغلاقه. ثم أعقبتها تعليمات وزارة المالية بشأن قواعد وإجراءات وشروط فتح فرع المصرف الإسلامي بتايلاند الثانية بتاريخ 29 سبتمبر 2006م، وبينت فيها إجراءات إغلاق فرع المصرف في حالة الضرورة. ثم أعقبتها تعليمات وزارة المالية بشأن قواعد وإجراءات وشروط فتح فرع المصرف الإسلامي بتايلاند الثالثة بتاريخ 2 يوليو 2010م وبينت فيها خدمات المصرف الإسلامي بتايلاند عن طريق المركبات المتحركة في المناسبات المختلفة وفق القانون.

6. تعليمات وزارة المالية بشأن قواعد ترتيب وحجز الاحتياط النقدي للمصرف الإسلامي بتايلاند بتاريخ 2 يونيو 2010م ، وبينت فيها قواعد ترتيب وحجز الاحتياط النقدي.

الفقرة الثالثة : التحديات التي تواجه المصرف الإسلامي بتايلاند

قد أثبتت تجربة المصرف الإسلامي بتايلاند وجوده وتطوره على رغم وجود التحديات الكثيرة منها:

1. تجربة المصرف الإسلامي بتايلاند تجربة حديثة يمكن تدارك أخطائها وتقويم مسارها والعمل على تطويرها وجعلها تتماشى مع ظروف العصر ومتطلباته، واستطاع المصرف الإسلامي بتايلاند إثبات وجوده وتطوره، فازداد عدد فروعها، كما استحوذ على قدر لا بأس به من السوق المصرفية في تايلاند من حيث جذب الودائع واستثمارها، وذلك على الرغم من وجود العقبات والصعوبات التي تعوق عمله.
2. عدم وجود القوانين واللوائح الكافية والملائمة مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي في تايلاند، وخاصة فيما يتعلق بالازدواجية الضريبية، لذلك يترتب على العملاء الذين يتعاملون مع المصرفية الإسلامية ضرائب متراكمة في إجراءات نقل الملكية وفق القوانين واللوائح المطبقة، وهي بحاجة إلى التعديل حتى يتناسب مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، فضلا عن إلزامية قرارات الهيئة الاستشارية للمصرف ومواصفات أعضائها.
3. ندرة الموارد البشرية المؤهلة والقادرة للعمل في المصرف الإسلامي بتايلاند، وخاصة الأشخاص الذين يجمع بين التأهيل الشرعي والتأهيل المصرفي، ويمكن التغلب عليها من خلال تنظيم خطط تدريبية وورش العمل لرفع كفاءات العاملين في المصرف.
4. عدم القدرة على تطوير وابتكار منتجات تلبي احتياجات المتعاملين، ويمكن التغلب عليها من خلال تكوين فرق عمل تضم الخبراء الشرعية والعاملين بالمصارف الإسلامية لتطوير المنتجات بما يلي احتياجات المتعاملين، وابتكار أدوات استثمارية طويلة الأجل وسهلة التسييل وتطوير آليات لضخ وامتصاص السيولة.
5. محدودية مجال الاستثمار للمصرفية الإسلامية، وخاصة في ظل عدم وجود البيئة المالية المتكاملة التي تساعد على تطوير مسيرة العمل المصرف الإسلامي، منها : سوق الأوراق المالية الإسلامية وشركة التكافل الإسلامي المستقلة.

6. إن المصرف الإسلامي بتايلاند منصب على تحقيق الربح السريع قليل المخاطرة مما غيب الاستثمارات طويلة الأجل، وتسبب بالتركيز على العينة والمراجعة كأساس، وتهميش لباقي الصيغ الاستثمارية مما عطل وظيفة المصرف الإسلامي التنموية وشكك في مصداقيته. (مقابلة شخصية مع الهيئة الاستشارية للمصرف الإسلامي بتايلاند)

اقتراحات وتوصيات

اقترح الباحث بعض الاقتراحات والتوصيات يمكن صياغتها في النقاط التالية:

1. تطوير وتعديل القوانين واللوائح لتناسب مع بيئة المصرفية الإسلامية، وتعديل السياسة الضريبية التي تلائم المصرفية الإسلامية بإلغاء الازدواجية الضريبية، وتعتبر هذه الإجراءات خطوة هامة في اتجاه دعم المسار التطبيقي للمصرفية الإسلامية وفتح المجال أمامها.

2. إنشاء هيئة شرعية مستقلة لدى المصرف المركزي للإشراف على ما تقدمه المصارف من منتجات متوافقة مع الشريعة، وتقييم مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة والإجراءات الإدارية الرشيدة، ويقوم المصرف المركزي بالتأكد من قيام اللجان الشرعية بدورها بصورة فاعلة في تقديم النصائح المناسبة والتأكد من التزام العمليات المصرفية اليومية بالشريعة الإسلامية في إجراءاتها اليومية، كمراقبة مدى فاعلية جدار الحماية للتأكد من عدم وجود أي اختلاط بين الأموال الإسلامية والأموال التقليدية في عمليات النافذة الإسلامية.
3. عقد الدورات وورش العمل والندوات حول المصرفية الإسلامية والمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية وتصميم وتنظيم برامج تتفق مع طبيعة أعمال المصرف وتطبيقاته المختلفة.
4. يطلب من المدققين الداخليين القيام بدورهم بصورة دقيقة للتأكد من التزام المؤسسات المصرفية الإسلامية بمبادئ الشريعة.
5. تنوع أدوات التمويل الممنوح ليشمل أدوات التمويل ذات المخاطر كالمشاركة والمزارعة والسلم والاستصناع وغيرها من الأدوات المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية، وعدم اعتماد على أسلوب العينة والمراجعة فقط.
6. تطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية لتلبية حاجة المصرفية الإسلامية في السيولة واستثمار أموالهم.

المصادر والمراجع

- القوانين واللوائح الوزارية والتعليمات
- تعليمات المصرف المركزي التايلاندي رقم د (و) 554/2541 "موضوع تقديم الخدمات المصرفية بدون فوائد"، 1998م.
- تعليمات المصرف المركزي التايلاندي رقم س ن س (11) و 43/2546 "موضوع السماح للمصارف التجارية بتقديم الخدمات المصرفية الشرعية"، 2003م.
- تعليمات المصرف المركزي التايلاندي رقم س ن س 20/2551 "موضوع السماح للمصارف التجارية بتقديم الخدمات المصرفية الشرعية"، 2008م.
- تعليمات وزارة المالية في شأن قواعد ترتيب وحجز الاحتياط النقدي للمصرف الإسلامي بتايلاند، 2010م.
- تعليمات وزارة المالية في شأن قواعد وإجراءات وشروط فتح فرع المصرف الإسلامي بتايلاند، 2003م.
- اللائحة الوزارية في شأن تحديد الخدمات من صميم خدمات المصرف الإسلامي بتايلاند، 2013م.
- اللائحة الوزارية في شأن كفاية الأصول السائلة للمصرف الإسلامي بتايلاند، 2004م.
- اللائحة الوزارية في شأن كفاية مال الصناديق للمصرف الإسلامي بتايلاند، 2004م.
- اللائحة الوزارية في شأن المساهمة في المصرف الإسلامي بتايلاند، 2004م.
- قانون الأراضي لعام 1954م.
- قانون الأوراق المالية وسوق الأوراق المالية لعام 1992م.
- قانون مؤسسة حماية الودائع المصرفية لعام 2008م.
- القانون الضريبي لعام 1938م.
- قانون المصرف الإسلامي بتايلاند لعام 2002م.
- القانون في وكالة المعاملات في سوق الأوراق المالية لعام 2007م.
- جرين تيد وانيج، 2003. **النقود والمصارف**. بانكوك. مطبعة أوديان ستور.
- فاي راج واج جاراً فان، 2000. **نظام التشغيل للمصرف الإسلامي**. فطاني : جامعة الأمير سونكلا نكرين.
- محمد ليبيا، زكريا هاما، 2010. "تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في تايلاند : الإجارة والاقتناء أنموذجاً" في **مجلة النور**، السنة 5، العدد 9، فطاني : جامعة فطاني.
- المصرف الإسلامي بتايلاند، 2003. **المصرف الإسلامي بتايلاند**. بانكوك : دائرة الإعلام بالمصرف الإسلامي.
- المصرف الإسلامي بتايلاند، 2003. **التقرير السنوي للمصرف الإسلامي بتايلاند** 2003. بانكوك : المصرف الإسلامي بتايلاند.
- المصرف الإسلامي بتايلاند، 2004. **التقرير السنوي للمصرف الإسلامي بتايلاند** 2004. بانكوك : المصرف الإسلامي بتايلاند.
- المصرف الإسلامي بتايلاند، 2005. **التقرير السنوي للمصرف الإسلامي بتايلاند** 2005. بانكوك : المصرف الإسلامي بتايلاند.
- المصرف الإسلامي بتايلاند، 2006. **التقرير السنوي للمصرف الإسلامي بتايلاند** 2006. بانكوك : المصرف الإسلامي بتايلاند.

المصرف الإسلامي بتاييلاند. 2007. التقرير السنوي للمصرف الإسلامي بتاييلاند 2007. بانكوك : المصرف الإسلامي بتاييلاند.
المصرف الإسلامي بتاييلاند. 2008. التقرير السنوي للمصرف الإسلامي بتاييلاند 2008. بانكوك : المصرف الإسلامي بتاييلاند.
المصرف الإسلامي بتاييلاند. 2009. التقرير السنوي للمصرف الإسلامي بتاييلاند 2009. بانكوك : المصرف الإسلامي بتاييلاند.
المصرف الإسلامي بتاييلاند. 2010. التقرير السنوي للمصرف الإسلامي بتاييلاند 2010. بانكوك : المصرف الإسلامي بتاييلاند.
المصرف الإسلامي بتاييلاند. 2011. التقرير السنوي للمصرف الإسلامي بتاييلاند 2011. بانكوك : المصرف الإسلامي بتاييلاند.
المصرف الإسلامي بتاييلاند. 2012. التقرير السنوي للمصرف الإسلامي بتاييلاند 2012. بانكوك : المصرف الإسلامي بتاييلاند.
المصرف الإسلامي بتاييلاند. 2013. التقرير السنوي للمصرف الإسلامي بتاييلاند 2013. بانكوك : المصرف الإسلامي بتاييلاند.
المصرف الإسلامي بتاييلاند. 2014. التقرير السنوي للمصرف الإسلامي بتاييلاند 2014. بانكوك : المصرف الإسلامي بتاييلاند.
المصرف الإسلامي بتاييلاند. 2015. التقرير السنوي للمصرف الإسلامي بتاييلاند 2015. بانكوك : المصرف الإسلامي بتاييلاند.
مكتب الإحصاء الوطني. 2015. إحصائية رسمية عدد السكان لعام 2015. بانكوك. مكتب الإحصاء الوطني بوزارة تقنيات المعلومات والاتصالات.

مقابلة شخصية مع الهيئة الاستشارية للمصرف الإسلامي بتاييلاند